14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 8 فبراير 2009 م - العدد (14373 ) السنة الحادية والأربعون

### لدى حضوره حفل تدشين مشروع تطوير التعليم الثانوي .. نائب رئيس الجمهورية :

# المشروع يسعى إلى تعليم نوعي يردم الفجوة بين الذكور والإناث في الريف والحضر

## الهدف من المشروع الوصول إلى تعليم ثانوي يتسم بالعدالة والمساواة في الفرص

صنعاء / سبأ :

**حضر الأخ عبدربه منصور هـادي نائب رئيس الجمهورية أمس حفل تدشين ورشة العمل لمشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة بالتعليم.**

**وتناقش الورشة على مدى ثلاثة أيام بمشاركة مديري مكاتب التربية بالمحافظات وممثلي المانحين والـوزارات المعنية بالتعليم المهني والعالي وعدد من الوزارات ذات العلاقة عددا من المواضيع المرتبطة بمكونات المشروع وأثرها على تحسين نوعية وجودة مخرجاته.**

# وزير التربية : تدشين مشروع التعليم الثانوي والتحاق الفتاة من ثمار الشراكة بين الوزارة والمانحين

## مدير مكتب البنك الدولي : المانحون مستعدون لدعم المشروع وتعميمه للوصول إلى أكبر عدد من الطلاب

وفي الحفل الذي حضره نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي ألقى نائب رئيس الجمهورية كلمة نقل في مستهلها تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتمنياته للمشروع بالتوفيق والنجاح.

وعبر عن سعاته حضور تدشين مشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة الذي يشكل البداية الحقيقية في دعم توجهات وبرامج الحكومة للاهتمام بالتعليم الثانوي انطلاقا من الرؤية الواضحة والمحددة المعالم والأهـداف التي تبنتها الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي المقرة في يوليو 2007 .

ولفت نائب رئيس الجمهورية إلى أن الهدف من المشروع هو الوصول إلى تعليم ثانوي عام يتسم بالعدالة والمساواة في توفير فرص التعليم بجودة ونوعية عالية وبما يمكن الخريجين من مواصلة تعليمهم العالي بكفاءة أو الانخراط في الحياة العملية .

وقال نائب الرئيس : إن فان المشروع الذي ندشنه اليوم يكتسب أهمية استثنائية في دعم تنفيذ هذه الإستراتيجية التي تستهدف الوصول إلى تعليم نوعي وردم الفجوة بين الذكور والإناث في الريف والحضر .

وأضاف: إننا نأمل أن يتم التوسع في هذا المشروع ليشمل كافة مديريات ومحافظات الجمهورية وعلى مستوى وزارة التربية والتعليم الأمر الذي سيفتح المجال أمام دعم إضافي، محلي وخارجي لتوسيع نطاق المشروع سواء من حيث البرامج أو النطاق الجغرافي .

وقدر نائب الرئيس الجهود الحثيثة التي تبذلها الوزارة في التنسيق مع شركاء التنمية والقطاع الخاص ومن ذلك برنامج (انطلق) الداعم لإكساب التلاميذ مهارات العلوم الحديثة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعتبر احد الأمثلة التي نأمل أن تساهم في عملية تحسين التعليم ومواكبته للتطورات الحديثة .

وحث عبدربه منصور هادي وزارة التربية والتعليم على الوفاء بكافة التعهدات والالتزامات والإصلاحات المطلوبة لنجاح المشروع وتحقيق كامل أهدافه انطلاقا من حرص الدولة والقيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية على عبد الله صالح على بناء الإنسان باعتباره هو البوابة الحقيقية للتنمية الشاملة والتي يشكل قطاع التعليم إحدى مدخلاتها الإستراتيجية الهامة.

وقال نائب الرئيس : إن التوسع في التعليم والطلب المتزايد عليه وتسهيل وتوفير فرص الحصول عليه كان لها ما يبررها إلا أنها كانت في اغلب الأحوال على حساب النوعية، واليوم أصبح التركيز على الاهتمام بالنوعية هو التحدي الأكبر الذي يجب أن تسخر له الإمكانات والموارد المتاحة والمتوافرة في إطار الموازنات العامة ومصادر التمويل الخارجية وفي إطار من التوازن والتوازي لتلبية مطالب النمو الكمي والنوعي المتزايد سنويا لما من شأنه تغطية الفجوة القائمة لتحسين ما هو قائم كونها تمثل تحديات كبيرة لبلد محدود الموارد والإمكانيات.

وأكد أن نجاح ذلك يتطلب تضافر وتعاون جميع الجهود وتوسيع وتنويع مجالات الدعم لقطاع التعليم من الأشقاء والأصدقاء في الدول والصناديق والمنظمات المانحة .

وشكر نائب رئيس الجمهورية في ختام كلمته شركاء التنمية المشاركين في مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي وخطط وبرامج وأنشطة وزارة التربية والتعليم بموجب الاتفاقيات الثنائية.

من جانبه استعرض وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي الانجازات التي حققتها وزارة التربية منذ بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي في أكتوبر 2003م الممولة من الحكومة والمانحين .

وقال :إنه تم بناء وتعزيز قدرات عشرات الآلاف من المعلمين وبناء ما يزيد عن خمسة آلاف مدرسة وتوظيف 67 ألف معلم ومعلمة، وتوزيع 600 ألف كرسي و 1400 مختبر والآلاف من الحقائب والمستلزمات التعليمية.

كما استفادت 450 ألف طالبة في عموم محافظات الجمهورية من برنامج الغذاء العالمي فضلا عن استفادة 2ر3 مليون طالب وطالبة في التعليم الأساسي من إستراتيجية التعليم الأساسي خاصة تشجيع التحاق الفتاة بالتعليم.

وأكد الوزير الجوفي التزام الدولة والحكومة بقضية التعليم باعتبارها الركيزة الأولى للتنمية وفي سلم أولويات المصفوفة الحكومية والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

واعتبر تدشين مشروع التعليم الثانوي والتحاق الفتاة ثمرة من ثمار الشراكة بين الـوزارة والمانحين باعتبار المشروع هو الحلقة الفاصلة بين التعليم العام والجامعي .

ولفت وزير التربية إلى أن المشروع يستهدف في مرحلته الأولى 90 مدرسة في 30 مديرية موزعة على تسع محافظات على أن يتم توسيعه مستقبلا ليشمل 330 مديرية بعد تقييم نتائجه في المدارس التي استهدفها .

بـدوره أشار رئيس فريق إعـداد المشروع رئيس المكتب الفني بوزارة التربية منصور على مقبل إلى قيام الوزارة منذ أكثر من عامين بمعالجة جذرية للتعليم الثانوي العام باعتباره الحلقة الأقل اهتماما رغم أنها "مفصلية في السلم التعليمي"، بانجازها الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي عام 2007م .

وقال :أن مشروع التعليم الثانوي يستهدف بدرجة رئيسية تحسين المساواة وتقليص الفجوة بين الجنسين بالإضافة إلى تحسين نوعية وكفاءة التعليم الثانوي وتوفير بيئة مواتية لهذا النوع من التعليم فضلا عن تشجيع استثمار القطاع الخاص بهذا التعليم .

وثمن رئيس فريق المشروع كل الجهود التي ساهمت وشاركت بالرأي والمشورة والعمل في الإعداد والتحضير لهذا المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود .

وتناولت كلمة المانحين التي ألقاها مدير مكتب البنك الدولي بصنعاء (بنسون اتنج) أهمية المشروع في تقليص الفجوة التعليمية بين الذكور والإنـاث خاصة في المناطق الريفية والنائية فضلا عن تحسين جودة مخرجاته بشكل عام .

واستعرض السيد اتنج العلاقة بين البنك الدولي واليمن منذ 25 سنة، خاصة في مجال التعليم .. مؤكدا استعداد المانحين في حالة تحقيق أهداف المشروع المتوخاة بتوفير مساعدات إضافية للمشروع وتعميمه في بقية المحافظات الأخرى للوصول إلى اكبر عدد من الطلاب والطالبات .

### مجلس النواب يستكمل مناقشته لتعديل بعض مواد قانون الترويج السياحي..

# إنشاء مجلس للترويج السياحي بموجب تعديلات القانون لإعداد السياسة العامة للسياحة

## إحالة رسالة الحكومة بشأن مشروع قانون الكهرباء إلى اللجنة المختصة لمناقشتها مع المعنيين

صنعاء /سبأ:

ثمن مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى على الراعي الـدور الذي يضطلع به منتسبو مؤسسات الأمن والشرطة والدفاع في سبيل الذود عن الوطن وحمايته من أية محاولات تمس أمنه واستقراره، وفي سبيل تعزيز الاستقرار والسكينة العامة.

وحث المجلس الأجـهـزة الأمنية والعسكرية على تعزيز يقظتها والمسؤولية التكاملية فيما بينها للكشف عن أية محاولة لارتكاب جريمة ما ومكافحتها قبل وقوعها.

وطالب المجلس الأجهزة الأمنية مواصلة تتبعها لمن تبقى من الهاربين المتهمين بقتل الشهيد الدكتور درهـم القدسي وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاء ما اقترفوه من جريمة شنعاء، مشددين على ضرورة إعلاء صوت القانون والنظام وتطبيقه بصورة مثلى وخلاقة.

فيما كان قد قدم وزير الداخلية اللواء مطهر رشاد المصري توضيحا للمجلس بناء على سؤاله حول الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية تجاه قضية مقتل الشهيد الدكتور درهم القدسي، مبيناً أن الأجهزة الأمنية تضطلع بدورها وفقا للقانون.

حيث قامت فور علمها بالحادث بمتابعة هذه القضية وتتبع الجناة، وألقت القبض على تسعة منهم أحالت ثلاثة منهم إلى النيابة العامة بعد أن استكملت معهم إجـراءات التحقيق، ومازالت الأجهزة الأمنية تتعقب الفارين المتهمين في هذه القضية.

ودعا وزير الداخلية الجميع إلى التعاون مع أجهزة الأمن في هذا المضمار ومن أجل تعزيز المسؤولية التضامنية وخاصة في مجال الحرص على الأمن العام وترسيخ دعائمه وأسسه.

من جهة أخرى أقر مجلس النواب إحالة رسالة الحكومة بشأن طلب إعـادة المداولة في المادة (60) من مشروع قانون الكهرباء إلى اللجنة المختصة لمناقشتها مع الجانب الحكومي المعني ، بالإضافة إلى عدد من المواد الأخرى التي طلب بعض الأعضاء أثناء النقاش مزيد من بلورتها بصورة أشمل وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس في جلسة لاحقة.

وعلى ذات الصعيد البرلماني استكمل المجلس مناقشته لمواد مشروع تعديل بعض مواد قانون الترويج السياحي رقم (3) لسنة 99م وتعديلاته بالقانون رقم 18 لسنة 2000م بناء على تقرير لجنة الإعـلام والثقافة والسياحة حـول نتائج دراستها لهذا المشروع وبحضور وزير السياحة نبيل حسن الفقيه.

وقد بينت لجنة الإعلام والثقافة والسياحة في تقريرها المقدم إلى المجلس بهذا الشأن أن قطاع السياحة يمثل أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة ومصدرا مستداما من مصادر تنمية الاقتصاد الوطني ولارتباطه بالبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في مجال إصـلاح المنظومة التشريعية وانسجامه مع مضامين توصيات مجلس النواب وتوجهات الحكومة بالنهوض بعناصر التنمية ، ولارتباط هذا المشروع بإعادة هيكلة وزارة الثقافة والسياحة باستحداث وزارة خاصة بالسياحة وتفعيل البناء المؤسسي لهذا القطاع الحيوي الهام وجعل التشريعات المتصلة به مواكبة للتطورات في هذا المجال انطلاقا من خبرة العمل الذي شهده هذا القطاع في الفترة الماضية.

ويأتي هذا المشروع كما جاء في تقرير اللجنة مساعداً على تحسين مـوارد صندوق الترويج السياحي وتحسين أداء مجلس الترويج السياحي لمهامه في عملية الترويج للمنتج السياحي اليمني محليا وإقليميا ودوليا.

وأوضحت لجنة الإعـلام والثقافة والسياحة وتعديلات أعضاء المجلس أن مشروع القانون يهدف إلى الترويج للتنمية السياحية في الجمهورية بما يؤدي إلى رفع مستوى المنتج السياحي والى زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي من خلال زيادة إعداد السياح القادمين إلى البلاد وتحديد أولويات الترويج والتسويق للسياحة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والتركيز على مكامن القوة والجـذب السياحي في اليمن وتطوير المهارات التسويقية التي يمتلكها القطاع الخاص لتسهم في تحسين المنتج السياحي.

وكـذا حشد الإمكانيات التي يمتلكها القطاع العام والخاص والمختلط بهدف تطوير السياحة وتسويقها والترويج لها وتشجيع السياحة الداخلية والتسويق والترويج لها والعمل على تطوير مقوماتها والتعريف بالمعالم السياحية والترويج لها وتنظيم وسائل وأساليب الدعاية السياحية ووضع الأدلة والمطبوعات والنشرات والملصقات وأفـلام الفيديو والسينما وغيرها من وسائل الدعاية السياحية إلى جانب تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل حصوله على البيانات والمعلومات ودعـم الترويج له وتنويع مجالاته وتنظيم النشاط بمختلف تكويناته وأنواعه بما يتفق وأصول صناعة السياحة كوظيفة اقتصادية وثقافية وإعلامية .

وتنفيذ برامج متكاملة من العمليات الترويجية والأنشطة الدعائية لتحقيق أهداف واضحة المعالم من خـلال جهازه التنفيذي ووفقا لما يتم في مجالس الترويج السياحي ورفع مستوى الخدمات والتسهيلات السياحية وتطويرها والعمل على تطوير الصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية ووضع البرامج اللازمة للحفاظ عليها وتنميتها وتنمية قدرات المؤسسات والشركات والوكالات السياحية ورفع كفاءتها في تقديم الخدمات.

وأشـار مشروع القانون بما طـرح عليه من تعديلات من قبل نـواب الشعب إلى أن ينشئ بموجب هذا القانون مجلس يسمى مجلس الترويج السياحي ويشكل من:

1 - وزير السياحة رئيسا
2 - وكيل وزارة السياحة لقطاع التنمية السياحية عضوا
3 - رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية اليمنية عضوا
4 - رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد عضوا
5 - وكيل وزارة الإعلام عضوا
6 - المدير التنفيذي عضوا
7 - عشرون شخصا يمثلون المنشآت السياحية وشركات الطيران يسميهم الوزير بناء على ترشيح رؤساء الجهات التي يمثلونها أعضاء.

وينتخب المجلس مـن بـين أعضائه الذين يمثلون القطاع الخاص نائبا للرئيس يتولى مهام واختصاصات رئيس المجلس في حالة غيابه أو فيما يفوضه فيه.

كما يجوز للوزير في الحـالات التي تقتضيها الضرورة استدعاء من يراه مناسبا من الخبراء والأختصاصيين بمجال السياحة لحضور جلسات المجلس دون أن يكون لهم الحق في التصويت.

ووفقا لمشروع هـذا القانون يعتبر مجلس الترويج السياحي هو السلطة العليا المخول بإعداد السياسة العامة للترويج السياحي وله في سبيل تحقيق أهداف هذا القانون أن يمارس إقرار الخطط والبرامج التنفيذية الخاصة بالترويج والتسويق السياحي، ومتابعة تنفيذها والتقييم الـدوري لنشاط المدير التنفيذي والعاملين في الترويج السياحي، وحل الصعوبات والمشاكل التي تعترضهم والتنسيق بين الجهات الممثلة في عضويته والجهات المعنية الأخرى بهدف تحقيق التعاون والتكامل وتوحيد الجهود للمساهمة في الترويج والتسويق السياحي الداخلي والإقليمي والدولي.

وكـذا استعراض ومناقشة التقارير الدورية والسنوية التي قدمها المدير التنفيذي واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها، وكذا الإطلاع على تقارير لجان تنشيط الترويج في المحافظات والمكاتب والعمل على تنسيق الجهود بين المجلس واللجان، ومناقشة وإقـرار مشروع الميزانية السنوية للصندوق المقدمة من مجلس إدارة الصندوق بالإضافة إلى مناقشة وإقرار الحسابات الختامية للصندوق وتحديد المكافآت للمجلس والعاملين فيه والموافقة وفقا للتشريعات النافذة على قبول الهبات والمساعدات والقروض والتسهيلات التي يتعاقد عليها المجلس بهدف تمويل نشاطه. بالإضافة إلى معالجة الحـالات الطارئة التي قد تحدث تأثيرا على أي نمط من أنماط السياحة أو تمس بأمن السائح واعتبارها قضايا يجب متابعتها وإبراز اهتمام السلطات وإجراءاتها التنفيذية في مواجهة الحالات التي تحدث وإظهارها إعلاميا بما يحقق إزالة آثارها ويردع تكرار حدوثها وفقا للقوانين النافذة.

هذا وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة وأقره ، وسيواصل أعماله اليوم الأحد بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة عدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة.

# تثمين دور منتسبي مؤسستي الدفاع والأمن في مكافحة الجريمة